

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد أمين الحوامدة
وعضوية القضاة السادة

محمود البطوش، حسين السكران، حابس العبدالات، زهير الروسان

المميز :-

- مروان محمود مصطفى ياسين .
- وكيله المحامي يشار طلال صبحا .

المميز ضده :-

- حسام عبد الله محمد أبو الفيلات .
- وكيله المحامي أحمد بركات .

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٤/٤٤٠٩٠) بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ القاضي : بإسقاط الاستئناف المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية عمان في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١٠٧) بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٧ إسقاطاً نهائياً وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة ومبلغ (٢٠٠) دينار أتعاب محاماة عن المرحلة ذاتها من مرحلتي التقاضي .

ولأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تتلخص في أنه بتاريخ ٢٠١٤/١/١٣ أقام المدعي / حسام عبد الله محمد أبو الفيلات الدعوى رقم (٢٠١٤/١٠٧) لدى محكمة بداية حقوق عمان مختصماً المدعى عليه / مروان محمود مصطفى ياسين .

موضوعها :-

١. المطالبة بأجور مستحقة (٢٧٦٤٠) ديناراً .
٢. فسخ عقد إيجار وإخلاء مأجور أجرته السنوية (٨٠٠٠) دينار .

وذلك على سند من القول حاصله :-

إن المدعي يملك الشقة رقم (١٢١) المقامة على قطعة الأرض رقم (٩٢٦) حوض رقم (١/١٢٤/٩/١) من أراضي شمال عمان وأن المدعى عليه استأجرها بموجب عقد إيجار خطي يبدأ في ٢٠٠٨/٩/١ بأجرة سنوية (٨٠٠٠) دينار تدفع دفعة واحدة في بداية السنة العقدية وقد تجدد العقد لمدد عقدية متتالية وكان آخرها ٢٠١٣/٩/١ وأن المدعى عليه تخلف عن دفع الأجر المستحقة عليه كما يلي :-

١. (٣٠٠٠) دينار باقي أجرة المدة من ٢٠١٠/٩/١ - ٢٠١١/٨/٣١ .
٢. (٨٠٠٠) دينار أجرة باقي المدة من ٢٠١١/٩/١ - ٢٠١٢/٨/٣١ .
٣. (٨٠٠٠) دينار أجرة باقي المدة من ٢٠١٢/٩/١ - ٢٠١٣/٨/٣١ .
٤. (٨٠٠٠) دينار أجرة باقي المدة من ٢٠١٣/٩/١ - ٢٠١٤/٨/٣١ .

وتخلف عن دفع ضريبة المعارف (٦٤٠) ديناراً عن كامل سنوات المطالبة وأنه رغم مطالبة المدعى للمدعى عليه بالمبلغ المدعى به وإنذاره عدلياً لكنه ممتنع وما زال .

نظرت محكمة أول درجة بالدعوى بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ قررت فسخ عقد الإيجار المبرم بين المدعي والمدعى عليه الخاص بالعقار موضوع الدعوى وتسليمها للمدعى خالية من الشواغل والإزام المدعى عليه بدفع مبلغ (٢٧٠٠٠) دينار للمدعى ورد الدعوى بيباقي المطالبة

وتضمنه الرسوم النسبية والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يلقَ ذلك القضاء قبولاً من المدعى عليه فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان قيد بالرقم (٢٠١٤/٤٤٠٩٠) وبتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ أصدرت قرارها الوجيه القاضي بإسقاط الاستئناف إسقاطاً نهائياً وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف .

لم يلقَ القرار الاستئنافي قبولاً من المستأنف / المدعى عليه فطعن فيه تمييزاً بلائحة مسددة الرسم قيدت بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ طالباً نقضه للأسباب الواردة في لائحة التمييز .
تبلغ المميز ضده لائحة التمييز ولم يقدم لائحة جوابية .

و دون حاجة للرد على أسباب التمييز نجد إن القرار المطعون فيه رقم (٢٠١٤/٤٤٠٩٠) قد صدر بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ وجاهياً بحق المستأنف / المدعى عليه .

وعليه وحيث إن مدة الطعن تمييزاً بذلك القرار هي (٣٠) يوماً أولها اليوم التالي لتاريخ صدوره وفق ما هو مقرر في المادة (١/١٩١) أصول مدنية فإن الطعن التمييزي المقدم بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ يكون مقدماً بعد فوات الميعاد القانوني .

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٢٠ م.

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس



عضو

عضو

رئيس الديوان

د. غ. ع.